

زكاة الدين

قسم العلماء الدين إلى قسمين: الأول : دين على مليء بحيث يقدر صاحبه على أخذه متى أراد، ولكنه ليس بحاجة إليه فيتركه عند هذا الرجل، ويعتبره كأمانة سواء كان الذي هو عنده يتجربه، أو قد أنفقه أو نحو ذلك، فهو ليس بحاجة فتركه. وهذا يجب أن يزكاه كل عام، لأنه قادر على أخذه واعتبر كأنه وديعة فيزكاه كما تزكى الودائع والأمانات، وكما تزكى الحسابات التي في البنوك وفي المصارف. الثاني : دين على مماطل أو على معسر فمثل هذا لا يزكاه، لأنه قد يبقى عشر سنين أو عشرين سنة، ولو ألزمنه بزكاته لأفنته الزكاة. فلو كان مثلاً في ذمته له خمسة آلاف ريال وبقيت عشرين سنة، كل سنة يخرج زكاتها من كل ألف خمسة وعشرين، فإنها تفتى شيئاً فشيئاً، فلأجل ذلك لا زكاة فيما كان على مماطل. والمماطل هو الذي عنده مال لكنه لا يفي فقد ورد في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام : { مظل الغني ظلم } أخرجه البخاري رقم (2400) كتاب الاستقراض. ومسلم رقم (1564) كتاب المساقاة. مطلقه يعني تأخيره للوفاء ظلم. أما المعسر فهو الفقير الذي ليس عنده شيء وقد أمر الله بإمهاله وإنظاره في قوله تعالى : { وَإِنْ كَانَ دُونُ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ } فإذا كان ليس عنده وفاء فلا زكاة فيه. أما إذا أوفاه فليل : إنه يستقبل به حولا، والقول الآخر وهو الأقرب أنه يزكاه عن سنة واحدة، ويعتبر كأنه مال حال عليه الحول وقبضه، فيخرج زكاته عن سنة واحدة ولو بقي عشر سنين.